الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر وسبل مواجهتها (دراسة حالة)

أ.م. د. حسام كصّاي*

*كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

Hussam.kassay@tu.edu.iq

ملخص :

تمثل الطائفية أبرز إشكاليات الفكر السياسي العربي والإسلامي المعاصر والتي انتجت بصعودها السياسي جملة إشكالية فكرية وفلسفية واجتماعية ودينية أنهكت المجتمعات العربية المعاصرة، في مرحلة ما بعد الإسلام السياسي، والتي دشنت حضورها في خطاب الكراهية ورفض الآخر المحلي مما أفضى لحروب أهلية مدمرة لم تحقق مكسب واحد للعرب من منظور براغماتي ذرائعي، وقد استفادت الطائفية من الظروف التي تمر بها الأمة العربية من الصراع العربي _ الإسرائيلي، والتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الأنظمة العربية الحاكمة، إلى ردود الأفعال إزاءها من ثورات للربيع العربي، تدخلات أجنبية، جماعات إرهابية أممية مثل تنظيم داعش الإرهابي وسلوكه العنيف، أثقلت كاهل الدولة العربية المعاصرة، وأدخلتها في دوامة من الصراع الذي أخذ طابع الأصل بالخروج من حالة الاستثناء، لتصبح الطائفية (المذهبية، العرقية، القبلية، المناطقية) هوية المجتمعات العربية المعاصرة وخطابها الرسمي الذي أوصل بالحتمية إلى ثورة في العنف المسلح والتطرف الديني، مما أرجع البعض النزعة الطائفية إلى الدين، وآخرين أرجعوها إلى السياسة، فتبين بالمنهج العلمي أن الطائفية نزعة سياسية، مادية، قلما ترتبط بالدين، من باب الفقه واختلاف العقائد لا أكثر.

كلمات مفتاحية : طائفية ، فكر ، سياسي ، عربي ، دراسة حالة

Sectarianism in Contemporary Arab Political Thought and Ways to Confront It (Case Study)

Asst. Prof. Dr. Hussam Kassai / Tikrit University/ College of Political Science

ABSTRACT:

Sectarianism represents the most prominent problems of contemporary Arab and Islamic political thought, which politically produced a number of intellectual, philosophical, social, and religious problems that exhausted contemporary Arab societies, in the post-Islamic era. It inaugurated its presence in hate speech and rejection of the local other, which led to devastating civil wars and did not achieve a single gain for the Arabs from a pragmatic perspective. Sectarianism has benefited from the conditions the Arab nation is going through, from the Arab-Israeli conflict, to the security, political, and economic challenges facing the ruling Arab regimes, to the reactions to it from the revolutions of the Arab Spring, foreign interventions, international terrorist groups such as the terrorist organization ISIS, and its violent behaviour. These conditions overburdened the contemporary Arab state, and plunged it into a spiral of conflict that took the character of the original that is out of the state of exception, so Sectarianism (sectarian, ethnic, tribal, regional) becomes the identity of contemporary Arab societies and their official discourse. It inevitably led to a revolution of armed violence and religious extremism. Some attributed sectarianism to religion, and others attributed it to politics, so it became clear from the scientific method that sectarianism is a political material tendency, rarely linked to religion, as a matter of jurisprudence and difference of beliefs, nothing more.

KEYWORDS: Sectarianism, Political Thought, Arab, Case study.

مدخل:

تعد الطائفية أحد أبرز إشكاليات الفكر السياسي العربي والإسلامي المعاصر التي طغت على الساحة السياسة مدشنة الخطاب الرسمي والشعبي على حدٍ سواء، مستفيدة من الظروف التي تمر بها الأمة العربية من الصراع العربي _ الإسرائيلي، والتحديات

الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الأنظمة العربية الحاكمة، إلى ردود الأفعال إزاءها من ثورات للربيع العربي، تدخلات أجنبية، جماعات إرهابية أممية مثل تنظيم داعش الإرهابي وسلوكه العنيف، أثقلت بالنتيجة كاهل الدولة العربية المعاصرة، وأدخلتها في دوامة من الصراع الذي أخذ طابع الأصل بالخروج من حالة الاستثناء، لتصبح الطائفية (المذهبية، العرقية، القبلية، المناطقية) هوية المجتمعات العربية المعاصرة وخطابها الرسمي الذي أوصل بالحتمية إلى ثورة في العنف المسلح والتطرف الديني، وأدى إلى إثارة النعرات الطائفية والاقتتال الأهلي، والتي أرجعها البعض للدين، وأخرين للسياسة.

وعن أبرز (**أهداف البحث**)، فالدراسة سعت لتحقيق جملة أهداف:_1) معرفة مغذيات العنف الذي استشرى في مفاصل الأمة (دولة ومجتمع)، 2) محاولة خلق منظومة أمن فكري لمواجهة التطرف الديني الناجم عن إشكالية الطائفية في مجتمعاتنا المعاصرة، 3) خلق بروباغندا مضادة للفكر الطائفي علها تستجيب لبناء فهم سياسي حقيقي للطائفية وتفكيك منظومتها اللاهوت - إيديولوجية، 4) محاولة تثقيف المجتمع بالحفاظ على السلم الأهلي بوصف حاضنة العيش الرغيد، 5) محاولة إنقاذ الدين من فكر الطائفية، وتمييز الأخير عن مفهوم الطائفة، 6) إعلاء مكان الوطن والولاء له عن طريق التبشير والتوعية والتثقيف بقيمة الوطن، طالما أن الدفاع عن الوطن من أساسيات الدين.

ومن هنا تتبلور (**مشكلتنا البحثية**) في صيغة (**سؤال بحث):** ما هي أصول ومرجعيات الفكر الطائفي في الفكر السياسي العربي المعاصر، هل هي مرجعيات دينية أم مؤثرات سياسية (إيديولوجية) دوغمائية، ما هي أصول الطائفية، الدينية والسياسية، وجذورها، وما هي أسباب ظهورها في العراق كدراسة حالة، وكيف يمكن مواجهة التطرف الديني الناتج عنها بالتسامح وبث روح المواطنة، كيف تطورت الطائفية في السياق العربي عبر التاريخ، وينبثق عنه أسئلة فرعية أخرى.

أما (**فرضية البحث**)، تفترض الدراسة بأن أصول ومرجعيات الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر، والفكر السياسي العراقي بوجه الدقة هي أسباب سياسية محضة، مرتبطة بالمصالح وليس بالعقائد، لا ترتبط بالدين إطلاقاً، وقد ترتبط بالفقه الإسلامي، بمواقف وآراء واجتهادات المذاهب الإسلامية ولكنها ليست دينية كإسلام مبكر.

أما عن (**منهجية البحث**): استعانت بأكثر من منهج أبرزها: منهج التحليل (الوصفي) لوصف ظاهرة الطائفية، ومنهج مقترب الثقافة السياسية لفهم عادات وتقاليد مجتمع معين ما، فضلاً عن منهج المقارن ذلك للمقارنة بين الطوائف.

في حين جاءت (**هيكلية البحث**) على النحو التالي:_ **المبحث الأول**: ماهية الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر، و**المبحث الثاني**: الاصـول الفكرية للطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر، أما **المبحث الثالث**: دراسة حالة (العراق انموذجا)، بالإضافة للاستنتاجات والتوصيات والخاتمة.

المبحث الأول: ماهية الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر

تشكل الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر، أحد أبرز إشكاليات الفكر العربي، لارتباطها بالمقدس الدنيوي، خاصة بعد صعود ظاهرة المد الإسلامي في الوطن العربي، وظهور الجماعات المسلحة في مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، ومنطقة الخليج العربي، مع صعود ظاهرة السلفية الجهادية المعاصرة، جعل من مفهوم الطائفية بحاجة إلى إعادة تصويب وفهم جديد ومعاصر، ويمكن معرفة ذلك بالحديث عن ماهية الطائفية وتطورها عبر التاريخ، فانقسم المبحث لمطلبين:_

_ المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للطائفية

لا يمكن تحديد التأصيل الحقيقي للطائفية بشكل قطعي ودقيق؛ لأن تاريخ النضال السياسي والاجتماعي والثقافي للإسلام لم يشر لمفهوم الطائفية بالمعنى النصي للكلمة[1]، تعتمد الطائفية بشكل

(1) ينظر: حسـام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر، (دمشق: دار صفحات للنشر، 2016)، ص18.

وثيق على فنتازيا التأويل القطعي والتفسير التراثي للنصوص الدينية, أي التعويّل على ثقافة «التتريث» بما هو «تجديد التراث بمعنى العودة إلى الأجداد, لا بمعنى الابتكار من داخل التراث المتطور»[2] دون إعادة تمحيصها وصبها بقوالب الحاضر, بمعنى إنها تستحضر الماضي دون أن تراعي الحاضر أو تنظر للمستقبل, بل هي غالباً ما تستنسخ تجارب الماضي وتعيد صبها بطريقة فجة لا تختلف عن طريقة (Copy Pest) في برامج الكومبيوتر، وهذه هي أصل الإشكال العربي اليوم، وهو إن العقل الطائفي المريض يبني تصوراته بالعودة إلى الماضي, لكن ليس عودة بواقع واحد وعشريني وإنما بعقل القرن الرابع الهجري, لتؤسس حيثيات الطائفية وبضراوة أشد وأضحل[3]، إلا أن البعض ربط الطائفية بالثقافة الغربية وفلسفاتها المادية.

ثقافة «التتريث» بما هو «تجديد التراث بمعنى العودة إلى الأجداد, لا بمعنى الابتكار من داخل التراث المتطور

ذلك هو سبيل استرجاعية «محمد عابد الجابري»، صحيح أن للطائفية معان متمثلة بالحالة الإسلامية المبكرة مثل: الفتنة والحرب الأهلية والصراع الديني السياسي، إلا إن بتداع المفهوم الطائفي وحداثته، يُدلل على غربية وأوروبية المفهوم الطائفي، وانها نتاج غربي تم سحبه وتصديره للعرب عن طريق جماعات التطرّف الديني، الذي شكل أهم قضايا الحاضر وتحديات المستقبل العربي بما هي تعصب طائفي واقتتال مذهبي[4]، فالطائفية في حقيقة الأمر ناشئة بأهم اسبابها من الدمج الديني السياسي (الثيوقراطية الكنسية) ومن سطوة رجال الدين (الأكليروس)، وعن تنامي دور الأصولية الدينية (البروتستانتية)؛ كخصم ند للعلمانية (أبنة الفكر الأوروبي وسليلته)، وناجمة عن بروز ظاهرة الإسلام السياسي (صناعة الدوائر الغربية من أجل ضرب الإسلام الرسوّلي)[5].

ولا ينفي ذلك وجود الطائفية بذاتها أو بمسميات أخرى من نشأتها وتغلغلها في السياق العربي والإسلامي؛ لأنها نتاج تجربة فعلية لواقع ملموس ولإرهاصات العمل السياسي إلى جانب الاختلافات الفقهية

(2) د. خليل أحمد خليل, لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية، (بيروت: الطليعة للنشر, 2011), ص32.

(3) حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص18.

(4) د. محمد عابد الجابري, إشكاليات الفكر العربي المعاصر, ط2, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1990), ص162.

(5) حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص21.

والعقدية بعد عصر ظهور الطوائف في الإسلام، وانتصار الملك العضوض على الخلافة.

_ المطلب الثاني: تطور مفهوم الطائفية عبر التاريخ

شكلت المسألة الطائفية بكونها واحدة من قضايا الساعة، والشغل الشاغل لكثير من المفكرين والباحثين المُختصين، بل أمست بخطرها الزاحف هماً وهاجساً في البلدان العربية والإسلامية[6]، فهي تعني بحقيقتها لون من ألوان العصبية (القومية، الدينية، المذهبية، القبلية، العنصرية، السياسية، الإيديولوجية)[7] التي تعكس إخضاع الدين لمصالح سياسة الدنيا، وسياسات حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى[8]، أي إخضاع الدين للسياسة واستخدام ما تبقى من العصبية الماضوية في سبيل تحقيق اهداف مادية دنيوية لا علاقة لها بالدين أو برفع سمعة هذا المذهب او ذاك او تأكيد سلطة الله (عز وجل) هنا وهناك[9].

فيما تبقى الطائفية هي سياسة الأقلية _ مهما كان حجمها[10] _ والتعبير السليم عن الجماعات المهمشة والقليلة؛ لأن الطائفية في كثير من جوانبها تعد حزباً سياسياً ذات مرجعية دينية تحاول بلورة مشروع مُجهض من أجل الوصول إلى السلطة أو التشبث بقيمها وتلابيبها، وهي لا صلة بالأخلاق ولا الإيمان[11] بل إنها _ بالأساس _ ناجمة عن أزمة أخلاق، وضعف في تركيبة الإيمان.

والطائفية هي عبارة عن نظام سياسي حزبي يعمل من أجل إدارة الدولة كتحصيل حاصل, لكنه في الحقيقة هو ليس إلا نظاماً غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية[12]، فهي بهذا مطلب جماهيري لجماعة معينة بغية تحقيق مكاسبها المناطقية، العرقية، القبلية ..... إلخ، وتلك ذرائعية الطائفية كمطلب شعبي ضيق.

الطائفية هي عبارة عن نظام سياسي حزبي يعمل من أجل إدارة الدولة كتحصيل حاصل

ظهرت الطائفية مؤخراً في العقود الأخيرة من القرن العشرين بجلباب الإسلام السياسي ومسمياته, والذي لجأ في فترات متفاوتة

(6) علي حرب، تواطؤ الأضداد: الألهة الجُدد وخـراب العالم، (بيروت: الـدار العربية للعلوم ناشرون, 2008)، ص121.

(7) ضياء الشكرجي، لا لدين يُفسد فيها يُسفك الدماء، (بيروت: الـدار العربية للعلوم ناشرون, 2008)، ص65.

(8) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، (بيروت: شركة الفجر للطباعة والنشر، 1988)، ص20.

(9) المرجع نفسه، ص71.

(10) نقول هنا أقلية بكونها تمثل في الوجه الحقيقي طائفة معينة وحـزب فئوي نخبوي لجماعة مـحـدودة استغلت به الطائفة الأم ووظفتها لمصالحها فيما أستبعدت تلك الأكثرية عن حوز المنافع والتمتع بالثروات واستأثرت بها لنفسها وحاشيتها.

(11) حسام كـصـاي, «جـدّل الطائفية»، جريدة الزمان, لندن _ بغداد, العدد4681, 2013/12/12, السنة السادسة عشر, ص20.

(12) يوسف الديني, «مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والـسـيـاسـي», فـي (مجموعة مؤلفين), الطائفية: صحوة الفتنة النائمة، (الأمـــارات: المسبار للدراسات والبحوث, 2010), ص16.

إلى ممارسة نوع من العنف[13]، وهم ينظرون بتعصب إلى أحداث القرن الرابع الهجري، وكأنها أحداث وقعت بعد غزوة مانهاتن أو حادثة مترو مدريد، بل وهم يحدقون إلى الماضي بناظور الطائفية بعين آحادية لا يمتلكون العقل الكافي لرؤية الواقع فيهرعون إلى الماضي حنيناً مفرّطاً وزائفاً لتعويض ما خسره التفكير العلمي السليم لواقع الأمة.

(13) فرانسوا بورغا, الإسلام السياسي: صـوت الجنوب, ترجمة: د. لورين زكري، (القاهرة: دار العالم الثالث, 2001)، ص22.

بينما يجد «هادي العلوي» التفكير العلمي ملياً في إن معضلتنا اليوم هي الطائفية محور الإحتراب في أسيا كلها، فيما يخص الإسلام تفعل الطائفية على مستويين: **داخلي**: بين المسلمين، والأخر **براني**: ضد الأقليات[14]، لكن أقل ما يمكن قوله إن الطائفية سجْل هزيل من القيم الإنسانية، ففيها قائمة التعصب والثأر والانتقام تطول وتطول مقابل غياب تام للكرامة والرحمة والإنسانية؛ لأن الطائفية موروث مبتدع مبني على تصورات تاريخ سلبي تجاهل الغالبية من صفحاته المشرقة ليمعن ويُركز ملاحظاته على هذه البقية المتبقية والنزر اليسير من السلبية التاريخية، فالطائفية إذن هي صفة سياسية لازمة للتاريخ السياسي الإسلامي وليست كما يتصورها هادي العلوي بإنها هي «مشكلة لازمة للدين. وتبقى مع بقائه»[15] بل إنها صفة ملازمة للدين حينما يكون ديناً سياسياً، ديناً غير حقيقي، كالدين السلطاني، دين الملك العضوض، أو دين الإسلام السياسي، أو المسيحية السياسية، أو اليهودية السياسية، لكن بالوقت ذاته فإن نظرة «هادي العلوي» تحمل نوع من المعقولية.

(14) هادي العلوي, في الإسلام المعاصر, (د. م, د. ت), ص5.

إن الطائفية سجْل هزيل من القيم الإنسانية، ففيها قائمة التعصب والثأر والانتقام تطول وتطول مقابل غياب تام للكرامة والرحمة والإنسانية

(15) المرجع نفسه, ص5.

فالطائفية لا قيمة لها بدون الدين، بل قيمتها مع السياسة تبدو بدرجة أكبر، إلا أنها بالمنطق ليست ضرورة دينية أو حتمية تاريخية للدين، ولا هي سيرورة تطورية، إن لم تقترن بالسياسة أو ترتبط بعقيدة سياسية ما، لأن الأيديولوجيا تفسد الدين بدون مقدمات.

وهي _ الطائفية _ في نظرنا أصبحت نظرية ذات وزن سياسي في المخيال العربي الإسلامي بعد المد الثوري الإسلامي لحركة الإخوان

المسلمين وأفكار سيد قطب الهجين الإيديولوجي المتجانس «الصوف – سلفي»، التي أعطت له مكانة يستحقها؛ كفاعل ثوري وخطير ضد أمن الدول واستقرارها، وهي بحاجة إلى تنظير سيسيولوجي لإعادتها أو ارجاعها إلى أصولها، كونها ليست وليدة اليوم بقدر ما هي ثمرة تاريخ طويل من الصراع على جبهتين الدينية والسياسية، خصوصاً وهناك من يرى أنْ مغزى الإسلام في بعده السياسي يتصل بالمواقف الشعبية أي المشاعر والأفكار الطائفية، وهنا يحضر الإسلام بوصفة «مؤشراً أثنياً» يرسم حدود جماعة معينة (مُتَخيّلة) في مواجهة جماعة أخرى أو أخريات[16]، وهو ما يحاول انصار هذا الطرح من الاعتماد على نظرية أنْ الإسلام هو مرتكز الطائفية، وإن الأخيرة ناجمة عنه كحتمية تاريخية، في قراءة مقلوبة ومبتسرة عن تاريخ الإسلام الحقيقي، لإسلام الجماعات الحزبية الأيديولوجية العاملة في هذا المضمار السياسي، تقابلها رؤية أخرى أو طرح أخر يرى إن الطائفية هي فعل سياسي بحت وإن كانت تشوبه بعض شوائب أو استثناءات الدين إلا إنه لا يخرج عن دائرة السياسة وحراكها.

(16) د. سامي زبيدة، الإسلام: الدولة والمجتمع، ترجمة: عبد الألة النعيمي، (بيروت: مؤسسة المدى للنشر، 1995)، ص244.

أي بمعنى إن الطائفية ليست خلاف الدين أو المذهب، فإن الله (عز وجل) لم يخلق البشر سواسية، أو خلق موّحد في طابعات استنساخ تصويرية واحدة، بل أعز الله البشرية بالإختلاف، فجاء بقوله (تعالى): ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[17]، وقوله (عز وجل): ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[18] والاختلاف سنة كونية، أما الطائفية فهي فرض عقلي، سياسي، بشري ناتج عن انحطاط العقل والفعل الثقافي لأي أمة.

(17) سورة الحجرات، الآية (13).

(18) سورة هود، الآية (118).

كون الاختلاف سنة من سُنن الحياة، ولو تساوت البشرية لفسدت الحياة ومن في الأرض، فلو كانت الطائفية ناجمة عن خلاف الدين لما استمرت الحياة البشرية إلى يومنا هذا، ولأنقطع الوصل وهلك الحرث والنسل، وتبدلت الحياة وفنيت عنا منذ عشرات السنين؛

لأنه بذلك يكون قتال الأخر المُختلف حقاً مشروعاً لكل الطوائف والأديان وأمر مقدس وواجب رباني، ولأنتهى الحديث عن الأمن والسلام والاستقرار، لكن الطائفية ليست إلا منتوجاً سياسياً، ولا يمكن أن يكون دينياً، _ ربما _ قد يكون منتوجاً للتوظيف الديني في الحقل السياسي وهذا هو محرك الحركات السياسية ذات المرجعية الإسلامية.

فالطائفية في مجالها السياسي هي اعتماد سياسة التمييز بين المواطنين وتشجيع الحالات المذهبية لأغراض سياسية[19]، فليس هناك طائفية دينية إن لم تخالط ذاكرتها أيديولوجية سياسية تطرفية ثورية تسعى لتغيير الواقع الراهن، فكل خلاف طائفي يبدأ سياسي وينتهي ديني. وإنْ الخلاف بين عثمان (رضي الله عنه) ومعارضيه، والخلاف بين علي (رضي الله عنه) ومعاوية، والخلاف بين الأمويين والهاشميين، والخلاف بين الهاشميين والعلويين، هو خلاف في جوهره خلافاً سياسياً[20]، وهو خلاف أنسحب على كل القضايا الدينية _ السياسية في مرحلة ما بعد الخلافة الراشدية، وأي نزعة عدوانية توقع اليوم بين العرب والمسلمين من طائفية وإرهاب وحروب أهلية هي تقع في خانة الخلاف السياسي البحت لا الديني، واستفاد منها خصوم الأمة العربية، الغرب الاستعماري في مقدمة المستفيدين.

فالطائفية في مجالها السياسي هي اعتماد سياسة التمييز بين المواطنين وتشجيع الحالات المذهبية لأغراض سياسية

فهذا الغرب الاستعماري الذي يسعى بكل الممكنات إلى إدخال بركات العلمانية إلى مجتمعاتنا متجاهلاً القيم الروحية والرمزية والتراث الحي للإسلام والعروبة، إنما يسعى من وراء ذلك من أجل تفعيل نشاط الطائفية وولادة الحروب الأهلية والتناحر والاقتتال المذهبي من خاصرة الإسلام السياسي، لأن عملية الفصل بين الديني والسياسي هو لا شك سيحدث _ أو أحدث _ صدمة اسلامية وردة فعل دفعت ليس فقط إلى رفض العلمانية، وإنما بروز ظاهرة أخطر من العلمانية على العرب والمسلمين، ألا وهي الفكرة الدينية

(19) حسين موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص7.

(20) المستشار محمد سعيد العشماوي, الإسلام السياسي, ط4, (القاهرة: مدبولي الصغير, 1996)، ص21.

(الثيوقراطية) _ التي هي بالأساس منتوج غربي كنسي كهنوتي _؛كردة فعل على فعل مُحدث، لإخراج صيغة تصادمية، تصارعية، تنافرية خصامية بين الطوائف الإسلامية، كصراع سني _ شيعي في المناطق ذات التنوع «الفسيفسائي»، وصراع سني _ سني في حال وجود دول تحمل نفس الصبغة الطائفية، أو صراع عربي _ عربي، حسب خصوصية كل دولة، فالطائفية ليست دينية، إنما قد تكون عرقية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، قبلية، مكانية، وهذه الأوصاف أقرب للسياسة من الدين.

المبحث الثاني: الاصول الفكرية للطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر

اختلف الباحثون والمختصون بدراسات الفكر السياسي العربي والمختصون بالشؤون الإسلامية في الاتفاق حول مرجعيات وأصول الطائفية في المنطقة العربية، ولم يفض النقاش حتى اللحظة حول تسمية محددة متفق عليها لأصول الطائفية، لكن ما اجمع عليه هو انهم افترقوا بين أصول سياسية وأخرين لأصول دينية، كما سنرى.

ثمة أسس وأصول كمرجعيات دينية للنزعة الطائفية شكلت بمجملها قاعدة عقائدية (لاهوتية) للطافية وأوجدتها

_ المطلب الأول: الأصول الدينية للطائفية

ثمة أسس وأصول كمرجعيات دينية للنزعة الطائفية شكلت بمجملها قاعدة عقائدية (لاهوتية) للطافية وأوجدتها، وجعلت منها ظاهرة مجتمعية، بل تصدرت الوجهة العامة للحياة البشرية في المنطقة العربية، وسطت على كل مفاصل المجتمع، وفي مقدمتها الدين، حيث انتجت الطائفية جملة قيم دينية أبرزها: العنف، التكفير، الإرهاب، القمع، الاستبداد، الرفض، القتل .. إلخ.

بالرغم من أن التكفير عمل مرفوض في السيّاق الإسلامي الحقيقي _ وليس التقليدي والمتوارث من سلبيات الفقه الإسلامي الناتج عن فكر الملك العضوض والسلطان الجائر _، لكن تحول لصفة إسلامية باسم الطائفة، أُريد به أنْ يكون صفة إسلامية أو إلباسه مشالح دينية خصوصاً نحن نسمع بين فينة وأخرى عن إرهاب إسلامي

وفوبيا، وتطرف، عنف إسلامي، فوبيا إسلام، رهاب إسلامي، واعمال ينسبها أصحابها إلى الإسلام، ولا أحد يتساءل كرؤية براغماتية (ذرائعية) بمن المستفيد من هذه الأعمال الإجرامية؟ بل وماهي نتائج ذلك التكفير، ومن هم ضحاياه؟؟

بمجرد التعريف بهوية المستفيد من هذه الأعمال وكشف هويات الضحايا يتفكك كل لغط أو غموض، وستتضح لك مقدار معين من الحقيقة، فغالبية الضحايا هم عرب ومسلمين، وإن المستفيد _ بلا شك _ هو الغرب لتبرير تدخلهُ والترويج والمباهلة والمقارنة بين ثقافة سلبية عنفوية اجرامية _ كما هو يصور حضارة الإسلام _ وبين ثقافة دعائية ترويجية إعلانية مفبركة وطارئه باسم حداثة السوشيال ميديا، وهنا تتضح الصورة بأن الأعمال الإرهابية الناجمة عن التكفير وإلغاء دور التفكير هم الغرب بلا منافس، فالأدوات غربية والفاعل عربي مؤدلج، أو موهوم أو مدفوع ثمن استئجاره، أنظر لداعش أغلب جنودها وإرهابيوها قادمون من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والسويد يحملون أفكاراً أوروبية وافدة، تمتعوا وتشبعوا بثقافة أوروبا وقيمها وجاءوا ليختبروا صلاحيتها في حقل التجارب العربي.

بهذا يتحول الإسلام الرحيم المتسامح إلى أداة طائفية لتصفية الاخر المحلي، أبن الجدلة والمنطقة والقبيلة، في أيدي جماعات تنتزع القدسية من الدين لإضفائها على الفقه، وهذا أخطر مراحل التحول الديني في المرحلة الراهنة، ليُصبح الدين نفير وإرهاب وسلاح فتاك، وتكون هذه الصورة المشوهة ببروزها المفجع هي الطابع الذي يطبع الإسلام أمام ابنائه وأمام غيره وأمام خصومه[21] الذين يحفرون لهاوية الإسلام باسم التخوف منه أو ما يصطلح عليه غربياً بـ (الإسلاموفوبيا) وتجلياتها وتبعاتها.

(21) المستشار محمد سعيد العشماوي, مرجع سابق، ص77.

فباسم اعمال العنف والعمليات المسلحة يتحول الإسلام أداة للقتل، مع مؤثرات السوشيال ميديا التي تغذّي خطاب الكراهية للأخر والمحلي بالتظليل والتضخيم الإعلامي المفبرك، مع غشاشة صورة المشهد يصبح العقل الغربي يساوي في تقييمه بين الأعمال المسلحة

التي تعدم صحافي أجنبي أو تقطع رأس مواطن عربي، وبين الإسلام الحقيقي لم تتعرف عليه إلا عن طريق الدوائر الغربية المخابراتية التي تهدف لإعمام صورة الأعمال الإرهابية بأنها هي الإسلام وجوهر كل الإسلام، والدعوة إلى محاربة وتهويل الناس من أجل صياغة نظرية التخْوّف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، وعد الإسلام فوبيا العصر وأفة المجتمعات التي تهدد أمن الغرب والعالم، وتزحف إليه ببث أشرطة الفيديو لجماعات دينية تهدد القارة الأوروبية بأعمال مسلحة لإرهاب داعش أو تنظيمات القاعدة وفروعها، مرتقبة لم نتأكد حتى اللحظة من صحة الأشرطة أو من صحة الملثمين الذين يعرضون خطاباتهم على وسائل الإعلام، ولا ندري هم فعلاً مسلمين أم من يكونوا؟

العنف هو ولادة من خاصرة التفكير السلبي (غير العقلاني)، أو بالأحرى هو وليدة التكفير

يبدو التفكير في زمن التكفير بحد ذاتها ردّة على كل المقاييس، ومن يفكر خارج العقلية الراديكالية السائدة هو مهدد بحياته ومهدور الدم في مجتمع سادت فيه ثقافة العنف وغلبت على الثقافة الوطنية وحقوق المواطنة، نتيجة العنف المتواصل الذي يسري في عروق الجماعات المتطرفة، كما أنْ العنف هو ولادة من خاصرة التفكير السلبي (غير العقلاني)، أو بالأحرى هو وليدة التكفير؛ لأن التكفير هو نقص في الإيمان، وليس زيادة، ونقص في فهم العقيدة بالطريقة السليمة، وليس الالتزام الخلقي، كما أنّه نقص في إدراك فقه الواقع وقراءة المشهد والمعطيات من نوازل ومستجدات برؤية سياسية عملانية استنباطية حذقة، بل ولأن العنف ليس إلا نتيجة لتجربة سياسية وخبر عملية منقوصة، تفتقر إلى رؤية سياسية حقيقية[22] غالباً ما تبني تصوراتها على أفق ضيق ومحدود، مما ينتج مخرجات سلبية على قيم المجتمع تدفع للعنف والتطرف، ومن ثم لهدم السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

الطائفية خلافاً دينياً بحتاً سببه الوحيد أو الرئيس هو شعور كل طرف بأن مذهبه هو الحق وأن الآخر مخطئ أو منحرف عن الطريق المستقيم

ومن ثم، يمكن عد الطائفية خلافاً دينياً بحتاً سببه الوحيد أو الرئيس هو شعور كل طرف بأن مذهبه هو الحق وأن الآخر مخطئ أو

(22) تركي على الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص91.

منحرف عن الطريق المستقيم أشعر أهل القوميات والأقليات الاخرى بالتراكم التاريخي للظلم والقهر فيندفعون لرّدة الفعل فيحدث الاصطدام[23] وتحدث الحرب الأهلية وتحقق الطائفية شروطها وأسبابها ومكتسباتها، والأجدر أن يفهم كل طرف أنه صاحب حق وللأخر مثله، أي عدم التفرّد وحياة الحق له حد الاحتكار.

(23) كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة، (بيروت: دار التنوير للنشر، 2010)، ص88.

ونفهم مما تقدم أن أبرز الأصول الدينية للطائفية هي الخلاف الإسلامي - الإسلامي الذي حدث في الفتنة الكبرى التي شقت عصا الإسلام إلى طوائف وملل ونحل، وتحول الخلافة الراشدة إلى ملك أموي عضوض، ثم تحالف الفقه مع السلطان في قصر الخليفة والذي ربط الدين بالسياسة، أي أن أحد أبرز أسباب الطائفية هي الميراث الديني للطوائف ولعصر الفتنة الطائفية، وبدرجة أكبر للربط الديني بالسياسي على طريق الكهانة والكاثوليكية.

فالميراث التاريخي للدين هو المرتكز العقائدي الأول للأسباب الطائفية في الإسلام أو الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، وعدم تجاوز تلك العقبة أودى بالعرب لما هو عليه وضعهم الحضاري من تردي وانحطاط وانتكاسة تاريخية.

_ المطلب الثاني: الأصول السياسية للطائفية

(24) نقلاً عن: د. فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، (القاهرة: مدبولي للنشر، 1996)، ص11.

بالرغم من مرجعيات الطائفية في الحالة الإسلامية _ كما هي في مجتمعات أخرى _ إلى السياسة بوصف الدقيق، سعت السياسة إلى إخضاع المقدس لها، فتمكنت منه، فتشكل حزب الطائفية في عموم الوطن العربي، فأننا يمكن توضيح أبرز عوامل ظهورها:_

التنوع بشكل عام ليس مُدعاة للطائفية، فسنة الحياة هو التنوع والتعدد والاختلاف

1_ التعددية والتنوع المذهبي: التنوع بشكل عام ليس مُدعاة للطائفية، فسنة الحياة هو التنوع والتعدد والاختلاف، لكن الجهل وسوء توظيف المعتقدات الدينية وسوء تقديرات العقل جعلت التنوع والتعدد مدخل للطائفية، وانزياح للإرهاب، «فإن البلاد ذات التنوع الإثني تكون اكثر تعرضاً لقيام أعمال العنف»[24]، بسبب ذلك التنوع، أو سوء فهم معنى التنوع،

والحال ينطبق على الوطن العربي التي تمتعت بخاصية التنوع والتعدد، فنالت من أعمال العنف والتعصب بالقدر الكافي الذي أدى إلى تدمير المجتمع والدولة[25] شكل العنف مفتاح رئيس للطائفية والفتنة والتآلية للتمزق والتفكك والتجزئة[26]وانحلال القيم.

2_ مشكلة الأقليات: تشكل الاقليات عنصر ثراء، وجزء من مُسمى التعدد أو التنوع في المجتمعات، لكن بالوقت نفسه شكلت الاقليات أزمة، دخلت على الخط في خصوصية وضع الدولة العربية مما جعلها تأخذ منحى تصاعدياً يساعد على بروز الأزمة الطائفية بشكل جلي باسم الدفاع عن حقوقهم المقهورة مما شكل حجاج دامغ للمستعمرين للتدخل باسم الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات.

4_ النظام السياسي: قد يشكل أي نظام خطر كامن وعامل يُغذي الطائفية بحكم القوة والهيمنة وامتلاك سلطة القرار الذي من الممكن أن يقضي على الطائفية أو يسمح بها، ذلك لما يمتلكه من ثروة ومال، وسيطرة على وسائل الإعلام والدعم المادي والعسكري، فطائفية النخبة الحاكمة اخطر من طائفية المحكومين، فالأولى يمتلك الوفرة في رؤوس الأموال والثروة والنفوذ في التصعيد من الطائفية تحت عنوان لجم المعارضة أو توفير الأمن الداخلي، وهذه تشكل خصلة لكثير من أنظمة الحكم العربي ملكية، رئاسية، عسكرية ... إلخ.

5_ غياب العدالة: أي غياب منطوق عملي في توزيع موارد الدولة، اي عدم توازن الدولة في توزيع الثروة والمال بين مناطقها وطوائفها ومحافظاتها؛ ذلك بسبب تغييب العدالة الاجتماعية وتجويف مفهوم المواطنة[27]، العدل أساس الملك، وغيابه أساس الفتن والملاحم، والعدل في العالم العربي يعد من المغيبات والممنوعات حتى أحياناً.

6_ الاستبداد وغياب الديمقراطية: هو احد العوامل الهامة والاساسية التي ادت إلى انبعاث الظاهرة الطائفية والتعصب الديني باسم الدين، فانسحب على هيبة الدولة وحولها من الدولة الوطنية إلى دون القطرية، ثم إلى الدولة العميقة حيث تعدد الولاءات داخل

(25) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص745.

(26) حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص37.

(27) المرجع نفسه, ص87.

النسق الوطني، فالديمقراطية حلاً لكن ليس قبل فهمها ومقاربتها مع خصوصيتنا العربية والإسلامية ومراعاة ظروفنا ونوازلنا.

7_ التدخلات الخارجية (الأجنبية) المعادية للعروبة والإسلام:

تعرض العالم العربي للأطماع الخارجية وللتدخل الأجنبي نتيجة لسببين رئيسين **اولهما**: وفرة الثروات (البترودولار)، و**ثانيهما**: غياب منطق الدولة الوطنية، وهي حجة كافية للتدخل الخارجي الذي يتزامن مع حقد دفين للقوى الخارجية تجاه الإسلام والعروبة باعتبارهما جوهر الحضارات العالمية، «وأن من أهم أسباب العنف الطائفي في العراق هو المحتل الأمريكي، الذي حكم العراق منذ (2003)»[28]، فالتدخل الخارجي له دور كبير حينما يجد المناخ الداخلي مهيأ له للنفاذ من خلال الامتداد الجغرافي أو الامتداد المذهبي الطائفي مما يدفع بتلك الدولة الخارجة من إذكاء نار الفتنة والطائفية حتى تشت الخصومة لتتفرّد هي بتحوّيل الثروة والمال الى حساب مصالحها النفعية والفئوية، وتُبقي على الشعوب مأسورة وقابعة تحت الذّل والهوّان الذي خلقته هي كقوى استعمارية أجنبية وافدة.

(28) حُسام گصاي, «تداعيات العنف الطائفي في العراق»، موقع الحوار المتمدن، متوفر على الانترنت.

المبحث الثالث: دراسة حالة (العراق نموذجاً)

يعد العراق أحد البلدان العربية التي أوغل فيها الفكر الطائفي وعانت من ويلاته من حروب أهلية مدمرة، واستنزاف لمقدراته المادية والمعنوية، وشردت ومزقت نسيجه الاجتماعي، وهددت السلم الأهلي، وكانت تقصد من ذلك إبعاد العراق عن دوره الحضاري، ومكانته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، فما هي أسبابها في الحالة العراقية، وكيف يمكن مواجهتها؟

_ المطلب الاول: اسباب الطائفية في العراق

في سياقها العربي العام، أصبحت ظاهرة تسييس الدين أمر واقع في الثقافة العربية مصر، الخليج العربي، في حدود بلدان المشرق والمغرب العربي بشكل عام، بعد الوفرة التي قدمتها الظاهرة الإسلامية التي انتجتها حركة الإخوان المسلمين في مصر، وتلاقح أفكار سيد قطب معها، من دفع العديد من طبقة رجال الدين في

الحقل السياسي الذين فرختهم مؤسسات التعليم الديني والزّج بهم في المخيال السياسي وتوريطهم في الممارسة السياسية _ أذا جاز تعبيرنا _؛ حيث انتشرت في السنوات الأخيرة عربياً ظاهرة المجاهرة في تسييس الانتماءات الطائفية والمذهبية والعشائرية وغياب الحرج عند تسييسها كجماعات لها هويتها الخاصة[29] بغية مواجهة الجماعات السياسية العلمانية، والاشتغال على العمل بهدف الحكم والسلطة السياسية، مع تناسي الواقع التعددي في المجتمعات العربية، خاصة منها، لبنان، اليمن، والعراق كأنموذج.

(29) د. عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2009), ص23.

حيث مثل التنوع مصدر إثراء واجتماع للعراق على مدى تاريخه السابق والمعاصر، ومصدر تألفه ووحدته، فالاختلاف في مجتمع حضاري عامل توحيد ولم للشمل لا عامل ينزع للفرقة، وإن تلبية حقوق الجميع مسألة أساسية لا يمكن تجاوزها وفق معايير منظمات حقوق الإنسان، إلا أنْ الصورة الغربية حاولت توظيف هذه الفسيفسائية سياسياً عن طريق اللهّاث وراء الامتيازات والتدافع على المكاسب والإلغاء للآخر بهدف الحصول على أكبر الغنائم[30] حتى اصبح التوظيف السياسي للتنوع المجتمعي سيفاً بيد الحركات السياسية المصطفة وراء الحراك السياسي الدائر في البلاد اليوم.

مثل التنوع مصدر إثراء واجتماع للعراق على مدى تاريخه السابق والمعاصر، ومصدر تألفه ووحدته

(30) د. عبد الحسين شعبان, جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2010), ص49.

وإن السياسة الكولونيالية التي تمارسها قوات الاحتلال الأمريكي في العراق بعد 2003م هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنامي وترسيخ ظاهرة «التوظيف السياسي للتعددية» وللتوظيف السياسي للدين الطائفي، ذلك عن طريق مسخ الدولة الوطنية بدولة قبائل وعشائر واحزاب هي اقرب للنزعة الطائفية والتوكؤ عليها لمعالجة حالة «الشلل» والذي لم يكن هذا النزوع بعيدا عن التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية الأجنبية)، ومن ثم أثرت سلبياً على مسار العملية السياسية في العراق بشكل كبير.

إذ أخذت المسألة الطائفية بعدها الكُلاني وبطريقة مؤدلجة وممنهجة، حيث إن الصراع على السلطة اليوم أسهم الى حد كبير

في نبش دفائن الماضي وسلبياته ونكئ الجراح والذي أعطى البعد الطائفي والمذهبي للصراع هي محاولات استقواء الأطراف الطامحة للسّلطة بالتعصب المذهبي للحصول على مزيد من المناصب والنفوذ داخل النظام السياسي العراقي الجديد ولعب دوراً بارزاً في تكوينه المجتمع الجديدة، وان ولاة الأمر لم يقوموا بالدور المرجو لمنع وقوع الاحتقانات الطائفية والمذهبية[31].

(31) السيد علي الأمين، السنة والشيعة أمة واحدة: إسلام واحد واجتهادات متعددة، (بيروت: الـدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص192.

إن دخول رجال الدين في العملية السياسية في العراق هو الذي طبع الصراع السياسي على السلطة بطابع المذهبية والطّائفية

أي أنْ المشكلة في العراق هي مسألة فكرية بنيوية قبل ان تكون سياسية ـ دينية، إي بمعنى إن دخول رجال الدين في العملية السياسية في العراق هو الذي طبع الصراع السياسي على السلطة بطابع المذهبية والطّائفية[32]، وإن أي حل يخرج عن دائرة تفسير المشكلة فكريا هو حلٌ مشلول، فالحلول السياسية هي عقاقير مهدئة لجراح عصيّة، وهي حلول وقتية قد تخمد نار الفتنة تحت الرماد لكنها لا تطفئ الجمر نهائياً، فوجود العقلانية الحرة والديمقراطية الوطنية كفيلة بحل المشكلة وبغيابها هو ما آل اليه حال العراق اليوم من تخبط طائفي واقتتال محلي وحرباً اهلية ضارية لم تبق ولم تذر.

(32) المرجع نفسه، ص193.

ونحن هنا نتفق مع الطرح الفكري للدكتور «عبد الحسين شعبان» حول المسألة الطائفية في العراق، بأن الوضع الطائفي «سيشكل هما رئيسيا للحكومات القادمة»[33]، لكننا نختلف على قوله بأن هذه الطائفية «غير منصوص عليها دستوريا»، فهي ليست عرفاً كما يقول عبد الحسين، أي ان الدستور العراق لعام 2005 والمعمول به اليوم هو المشروع الذي رسخ العرقية والقبلية والمناطقية والطائفية كنظام سياسي ـ اجتماعي، بتعويله على الديمقراطية التوافقية التي هي سكة يمضي عليها قطار الطائفية نحو محطات التجزئة والتقسيم والفيدرالية واللا استقرار السياسي.

(33) د. عبد الحسين شعبان، مرجع سابق، ص73.

فالدستور استنسخ النموذج اللبناني لحالة العراق مع العلم ان لبنان شهدت أسوأ حالات العنف والتخريب والدمار والمزيد

المزيد من الخراب .. فلم تفلح النُخب السياسية الجديدة من إنتاج ديمقراطية محلية الصنع أو عربية ناجحة أو حتى ديمقراطية غربية متصالحة مع الدين، بل نزعوا الى قبول ديمقراطية شكلانية ديكورية زادت من احتمالات الفرقة والخلاف والصراع الأهلي، وبسبب شيوع موضة الديمقراطية في العالم العربي فأن جميع الأحزاب والتيارات العراقية تبنت شعار الديمقراطية بصورة سطحية وتبسيطية[34]، فكانت مجرد شعار دون ان ترتقي لمستوى الفلسفة والايمان الصادق والعميق بها.

فلم تفلح النُخب السياسية الجديدة من إنتاج ديمقراطية محلية الصنع أو عربية ناجحة أو حتى ديمقراطية غربية متصالحة مع الدين

ذلك كما يقول ساراماجو: ان ما نسميه بالديمقراطية اليوم يتحول شيئاً فشيئاً الى حكومة الأغنياء بدلاً من الحكم عن طريق الشعب[35] وهو منطق الواقع المُعاش، حتى أصحبت الديمقراطية في العراق مجرد أداة ولعبة في أيد دولة الاحتلال الامريكي من ناحية وفي ايد النخبة الحاكمة من ناحية، نتيجة لغياب المفهوم أو المعنى الأخلاقي من تلك الديمقراطية، وغياب المسؤولية بالوطن، والإحساس بالمصلحة العليا للبلاد على انها أسمى من كل ولاء قبلي وعشائري ومناطقي وعرقي أخر.

وإشكالية القانونية للشروع بالطائفية _ بظننا _ هي الديمقراطية التوافقية أول من أستخدم مصطلح الديمقراطية التوافقية هو دايفيد أ. ابترا على إنها «نوع من النظام السياسي باعتباره جمعاً لوحدات مكونه لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من إشكال الاتحاد»[36]، وأنها نظام وفكرة تُمارس في مجتمع تعددي يمثل خليطاً من الشعوب لأنهم يتخالطون دون أن يكون بينهم تداخل وإندماج[37]، وهذا المجتمع لم يشابه المجتمع العربي، مجتمع انعزالي، لا مركزي، ما خلا حالة كردستان العراق، التي هي طائفية عرقية مع المركز، وليس بإشكالية كبيرة قياساً بالإشكالية الطائفية المذهبية بين السنة والشيعة، الذين عاشوا فيعيش ضمنها مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب ولكن بإنفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة[38]، وهذا بحد

(34) سليم مطر، العراق الجديد .. والفكر الجديد، (بغداد _ جنيف: مركز دراسات الأمة العراقية _ ميزوبوتاميا، 2010)، ص19.

(35) د. أحمد ابو زيد، «أزمة الديمقراطية»، الكويت، مجلة العربي، العدد597، السنة 2008، ص34.

(36) نقلاً عن: عبدالستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية: العراق انموذجاً، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر، 2011)، ص22.

(37) J. S. Furnivall, Colonial Policy and Practice; A Comparative Study of Burma and Netherlands India, (Cambridge University Press, 1948), P.304

(38) آرن ليبهارت, الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد, ترجمة: حسن زينه، (بغداد _ بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص6.

ذاته تكريس قانوني ودستوري للطائفية بمجهود غربي استعماري لتعميق الفجوة داخل العراق.

ومن ثم فالمشكلة بالعراق قانونياً ودستورياً تكمن في تبني الديمقراطية التوافقية، وكان الأجدر ابتكار ديمقراطية محلية الصنع تأخذ بالعقل منافع التراث والنقل وتنظر للنوازل والمستجدات، ومن ثم تستنبط الاحكام والقرارات التي تعالج هموم المواطن لا أن تثقل كاهله وتزيد من معاناته، وأن تنظر للمواطنين على مسافة واحدة، بوصفهم مواطنين لا مسلمين وذميين.

وظننا هنا أن الديمقراطية التوافقية ليست حلاً لإشكاليتنا المحلية _ ذات الخصوصية العراقية والعربية المحضة _، وأنها فشلت في استقرار لبنان قبلنا، فما كان من الواجب استقاء التجربة للعراق رغم عدم تشابه البيئتين بين لبنان والعراق، رغم أن الديمقراطية التوافقية هي ترسيخ للتمايز واعتراف بالخصوصية التي تغري الفرد في أن يُقدمها على العمومية (المصلحة الوطنية العليا) تفضيلاً حال التعارض.

أن الديمقراطية التوافقية ليست حلاً لإشكاليتنا المحلية ذات الخصوصية العراقية والعربية المحضة

فيما يمكن إجمال الأسباب الطائفية في العراق، بعد المشكلة الدستورية هي، مشكلة أو سبب الاحتلال الأمريكي نفسه للعراق، الذي كرس هذه الثقافة واستمد قوته من ضعف العراق، والذي وجد في التنوع والاختلاف في النسيج العراقي فرصة لتفتيته، وزعزعة استقراره لإبعاده عن الواجهة السياسية ليسهل هضمه ونهبه، ولتحقيق أطماع كبرى منها تأمين مستقبل الكيان الصهيوني، تطويع كل العرب للسياسات الامريكية فالعراق بنظره حجر عثرة في ذلك الطريق، كما أدت مشكلة وسبب عسف النظام السابق، وسياسته الدكتاتورية إلى تكريس جانب من النشىء الطائفي من الممارسات القمعية والسياسات الخرقاء والعسف والاستبداد لحرية الرأي والتعبير، والشعور بالمظلومية أن تكون مقدمة توافقت مع تطلعات سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م.

_ المطلب الثاني: سبل المواجهة

من الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، ولتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثل، وإنما الخلل في الشعب/ المجتمع نفسه، لأن المجتمع متأخر فكرياً وثقافياً، ولم يأخذ نصيبه الوافي من التعليم الصحيح وتطور المعدات والأدوات المعرفية، وإنما ظل يراوح مكانة، فسويسرا مثلاً تمتلك تعدداً دينياً وعرقياً خلاقاً لكنها أأمَنْ مدينة بالعالم، والعراق يمتلك وفرة من الطوائف المتعايشة إلى جانب بعضها البعض، إلا إن الإرهاب فتك بها، والخلل هنا هو في العقل الذي يفكر ايجابياً في سويسرا وسلبيا في العالم العربي.

لا نقف عن توصيف الحالة فقط، بل نسعى هنا إلى صياغة بلورة من شأنها أن تعيد المسار الحقيقي للواقع العراقي بعد إثراء الطائفية وثقافة التكفير على واقعها التعددي، ومن هنا نعتقد أن هناك ثمة خطوات تشكل سُبل لمواجهة الطائفية في الحالة المحلية، وأبرز تلك السُبل:_

1_ ضرورة الوحدة: لا تعني الوحدة مصادرة الاختلافات وحالات التنوع والتعدد المتوفرة في المحيط الاجتماعي والسياسي للعرب والمسلمين، وانما تعني تنمية المشتركات والالتزام السياسي والعملي بالقضايا المصيرية للأمة .. فالوحدة تعني الأرض الواحدة .. والروحية الواحدة التي ينطلق منها الجميع[39] بل أن التنوع ثري مكون للوحدة[40]، ولا وحدة متماسكة من دون افساح المجال للمشاركة الحقيقية للجميع، بل ويجب ألا يعني الاختلاف التشرذم والتشتت والتجزئة[41]، والوحدة لا تتحقق صدفة أو دفعة واحدة انما عمل تراكمي يتكامل من الاعمال والمفردات المتجهة صوب التقدم والعمران وهذا لا يتحقق إلا بتخلينا جميعا عن الشعارات الفضفاضة التي لا مضمون لها[42] ولا نفع عام من ورائها، الوحدة الأساس هي وحدة الذين ينتمون إلى البلد الواحد[43] والوطن الواحد، والوحدة

(39) محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية: من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص79.

(40) المرجع نفسه، ص71.

(41) المرجع نفسه, ص72.

(42) المرجع نفسه, ص80_81.

(43) محمد علي مقلد، قضايا عربية حضارية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2003)، ص131.

السليمة هي التي تبدا من الاعتراف بالأخر وجودا وفكراً[44] وتنتهي عند حدود عتبة إلغاء هذا الاخر.

وتحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع تعددي مختلفة مرجعياته الدينية والسياسية يتم منها تبني طريق علمانوي (بمعنى العلم لا الإلحاد) يهدف لوجود ارضية قانونية _ سياسية مشتركة، لكن بعد تجارب عديدة لم تتمكن آليات الخيار العلمانوي من انهاء الإشكالية او وضعها على المحك[45]، وعلى ذلك فالمشتركات بين أبناء الوطن أكبر من المختلفات، إذا وضعنا هوية الوطن فوق كل هوية ضيقة أخرى، والاختلاف في الوطن عنصر ثراء وتماسك اجتماعي غالباً.

2_ مطلب الديمقراطية: لا قيمة للديمقراطية اذا لم تجمع كلمة الأمة وتحرير طاقاتها وتنظم قواها لكسب معركة التنمية التاريخية[46] بل هي جزء من المعركة المعنوية التي ينبغي أن يخوضها المثقفون داخل المجتمع وتجاه الأنظمة السياسية معاً لتعزيز الوعي المدني وتثبيت القيم والأفكار والمؤسسات الاجتماعية والقانونية[47] ولأجل القضاء على الحرب الأهلية لابد أن يتطوع الجميع _ أصحاب الوعي الوطني والحس القومي المؤمن بالقيم الإسلامية العالية _ للتسلح بقيم الديمقراطية وتعبئة ترسانتهم العسكرية بالفكر النير الحر من اجل خوض المعركة الحاسمة ضد الطائفية والإرهاب والعنف والتطرف الديني، وهنا تصبح الطائفية بالمواجهة التاريخية الحاسمة امام الديمقراطية وجها لوجه.

لا قيمة للديمقراطية اذا لم تجمع كلمة الأمة وتحرير طاقاتها وتنظم قواها لكسب معركة التنمية التاريخية

3_ نبذ العنف وتجريم التكفير: يمثل التعصب ورفض الاخر مقدمة لأسباب تنامي الطائفية وبروزها بشكل جلي على ارض الواقع، كون التعصب هو حزب ينطوي على جمع ابناء متحد ما عشيرة أو منطقة أو قومية أو دين أو طائفة على اساس عرقي ومذهبي مبني على دعوات تنمي خطاب الحقد والكراهية للخصم والأخر، وتذكير الناس بالماضي القديم وقلب

يمثل التعصب ورفض الاخر مقدمة لأسباب تنامي الطائفية وبروزها بشكل جلي على ارض الواقع

(44) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص73.

(45) المرجع نفسه، ص76.

(46) د. برهان غليون، (وأخرون)، حول الخيار الديمقراطي, دراسة نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص144.

(47) د. برهان غليون, فكرة الـوحـدة في المغرب العربي, مجلة المستقبل العربي, العدد 88, ص17.

صفحات التاريخ الأليمة، وهو _ اي التعصب _ ليس إلا ثقافة الخاسرين سياسياً واجتماعياً، لهذا فهم يلجؤون الى العنف المسلح وإراقة الدماء كحل امثل.

ولا ينبغي رفض العنف أن يقف عند حدود التنديد والرفض والشجب بل ينبغي ان يتجاوز هذا الحد ليصل الى درجة تكفير التكفير ورفض التعصب ونبذ كل صور العنف عن طريق البراءة الكاملة ممن يريدون بالعراق شراً ويتخوفون من سلامته وامنه واستقراره وعودته لدوره التاريخي والحضاري في المنطقة والشرق الأوسط، ومن ثم ضرورة تعزيز الإيمان بحب الوطن والدفاع عنه وخضوع كل الهويات الفئوية والحزبية الضيقة للهوية الوطنية، فالتكفير هو افة التقدم والنهضة والعمران، والعراق بلد لا يمكنه أن يحقق وحدته وتماسكه الاجتماعي بدون نبذ العنف والتكفير وبث روح التسامح وإشاعة الرحمة والعفو بين الناس كثقافة حية للمجتمع.

4_ ترسيخ فكرة المواطنة: تعد المواطنة أساس الهوية واساس تكوين وقيام الدولة العربية الحديثة بكل ما تعنيه الكلمة من معاصرة وحداثة ونظرة مستقبلية نيرة للواقع، هي تحالف متين وتضامن عريض بين أناس أحرار، بكل ما تحمله الكلمة من معنى دقيق، أناس متساوين في القيمة والدور والمكانة، ورفض ثقافة التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم الوطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي يصعب قياسها بشكل نسبي أو مطلق[48]؛ ذلك لصعوبة وضع مقاييس أو آليات لذلك وفق منهجية البحث العلمي التجريبي، كما ان المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية[49] وليس لاستلاب حق مواطن لأخر.

إن الوطنية هي الممارسة والاندماج الشعبي بطريقة «كُلانية» بحته لا تستثني أحداً أو تهمش دور لحركة ما أو تقصي جماعة عن الممارسة العامة في الدولة او المجتمع؛ لأنها تعني حب الوطن والاندماج في مقوماته الأرضية والإنسانية والعقائدية والفكرية

(48) د. برهان غليون, نقد السياسة: الدولة والدين, ط4, (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي, 2007), ص 159.

(49) (مجموعة مؤلفين), المُواطنة والهُوية العَرَاقيّة: عصف احتلال ومسارات تحكم, (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والنشر, 2011), ص179.

والتاريخية والدفاع عنه حد الاستشهاد في سبيلة، كما إنها الإطار الفكري والنظري للمواطنة بمعنى ان الوطنية عملية فكرية بينما المواطنة ممارسة عملية[50]، التي هي أساس التماسك الشعبي والتوحد ضد التفرقة والتمزيق المجتمعي بين مكونات الشعب، وهي المدخل لتنقية النفس البشرية من نزعات التعصب والتشدد وترويض للروح المتعصبة وتغذيتها بالسلام والتصالح وثقافة الأخوة والإنسانية الطيبة بما يضمن صناعة التفوق الوطني على شرنقة الطائفية.

(50) د. سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 2009)، ص81.

نفهم مما تقدم أن الطائفية _ التي هي سياق التطرّف _ علمية تحصيل ناتجة عن الزج الديني في السياسي بدون آلية تنظم علاقة الدين بالدولة، وإن سبب ذلك التطرف هو تجاهل الدين أو ترفع الدين عن الدنيا وزهده عن الانغماس في فحشها وزيقها وتفاهتها، فالإسلام خلافاً للكاثوليكية، هو دين قليل التمأسس سياسياً[51] _ أي هامشي على المرجعية السياسية كدين روحي _، لهذا كان هذا الترفع للدين قد وضع خطوط حمراء بين المقدس والمدنس لدرجة لا تصل للعلمنة بالمعنى الغربي (النظرية العلمانية)، ولا تتجاوز وتصل للثقرطة (النظرية الثيوقراطية) بالمعنى الغربي الكنسي (الكهنوتي) المعمول به في عصرنا الحالي.

(51) د. جورج قرم، المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين, تعريب: د. خليل أحمد خليل, مراجعة: وينسيب عون، (بيروت: دار الفارابي للنشر، 2007)، ص283.

فإحداث الفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية في العالم العربي والإسلامي، ليس هدف امريكي مشرف، ورغبة استعمارية (كولونيالية) لدى كل الاطراف الدولية الداعمة للغزو، وإنما هو غاية خبيثة تسعى من وراءها اشعال نار الفتنة وتوجيه السلاح العربي بدلاً أن تكون فوهاته موجهه إلى فروة الجندي الصهيوني الغاصب والمستوطن أو إلى الأجنبي المحتل، صارت أسلحته باسم الطائفية موجهة فوهاته إلى صوب أخيه العربي وا[ن جلدته وعشيرته ومنطقته، وهذا هو الهدف من وراء فصل الدين عن الدولة، والعودة إلى الدمج مع الإسلام السياسي الكاثوليكي؛ كردّة فعل، على فعل هو الأساس غربي وافد إلينا.

التوصيات:

1_ تأكيد دور العقل بدل النقل، فالعقل صديق الدين، والطوائف، وليس عدو لها، قدر ما يسفه ويفتك النقل السلبي والتقليد الاعمى بالوحدة والتماسك.

2_ البحث عن أرضية مشتركات بين الطوائف والاعــراق، فالمشتركات أكبر من المفارقات بينهما، وهو الإسلام كدين، العروبة كعرق، الإنسانية كنزعة.

3_ تأكيد الهوية الوطنية وسموها في الحالة العراقية عن كل المتحدات الأخرى، القبائل، والعشائر، والطوائف والأعراق، وجمع كل الهويات الطائفية والعرقية والقبلية والمناطقية في بوتقة الهوية الوطنية الأسمى، والتأكيد على أن المصالح العليا للبلاد فوق كل مصلحة أخرى أياً كانت.

4_ تجاوز فكرة الطائفية والمذهبية والقبيلة والمنطقة، والخروج من تلك العقلية التراثية لصالح الهدف الأسمى وهو أمن وسلامة واستقرار الوطن ككل والحفاظ على وحدته شعباً وارضاَ.

5_ محاربة المحتويات الهابطة الداعية للانتقاص من الاخر، والتي تثير الفتنة والقلاقل والبلبلة بين الجمهور، وهذا يستوجب تبني خطاب سياسي رسمي يقع على عاتق الدولة والنظام السياسي من أجل وطن امن ومستقر ومعافى من وباء الفتنة الطائفية.

6_ ضرورة تخصيص منهاج علمي في الجامعات لتدريس مقرر الثقافة الوطنية لمحاربة التطرف والإرهاب على ان يكون مقرراً أصيلاً ذا وزن علمي، وبث روح التسامح والمواطنة والبحث عن المشتركات، والتشجيع على فهم معنى الوطن وتقديم الولاء له.

7_ يجب توظيف الطوائف من أجل المشتركات، المتوافقات، المتقاربات، الصهر والتعايش، تكريس ثقافة احترام الأخر، لأن هذا الاخر هو أبن جلدة واحدة، ودين واحدة، وعرق واحد، فما بينهما من مشتركات تفوق التناقضات بأشواط جمة.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة لثمة استنتاجات حول الطائفية وسُبل مواجهتها، وطرائق وآليات المعالجات الفكرية لها، وأبرز تلك الاستنتاجات:_

1_ الدين، برئ من الطائفية والشقاق أياً كان جنسها ونوعها، واتخذ موقفاً حازماً من أجل الوحدة القومية والوطنية[52]، فالدين والوطن، سبيلاً للقضاء على كل شرور العنف والإرهـاب بسبب سماحته وعدله.

(52) د. محمد عمارة، الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين، ط2، (القاهرة: دار الشروق للنشر، 1988)، ص109.

2_ يجب فرض المواطنة والتثقيف بها وترسيخها كأساس هوياتي، وبهذا تكون المواطنة أمر ضروري للدين والدنيا، وهي بما تعنيه تفاعل الفرد مع الفرد، وتفاعل الفرد مع الوطن، وإشباع الفرد بروح المواطنة وإحساسه بقيمه الإنسانية.

3_ الطائفية سياسية بحتة، وليست دينية بالمطلق، ربما تكون فقهية، عقائدية، طقوسية، إيمان، لكن لم تكن ديناً فعلياً يوماً، سواء في حالتها العربية أو المحلية.

4_ الطائفية فكر، والفكر لا يعالج إلا بالفكر، من هذا المنطلق نعوّل كثيراً على دور القوى الناعمة (Soft Power)، بالتوعية، التثقيف، الترشيد، التربية، خير طريق للإصلاح والتنوير والنهضة والتقدم.

5_ يجب وضع ظاهرة الطائفية والفكر الطائفي في قوالب علمية، وفي منظور براغماتي لفهم المستفيد منها ومساوئها على العرب، لنتمكن من إعادة بناء منظومة فكرية عراقية قائمة على إدارة الوحدة والسلام.

6_ إيلاد الإعلام وثقافة السوشيال ميديا دور في تقريب وجهات النظر للقضاء على ثقافة العنف والتطرف والإرهاب، لهذا فالتأكيد على خطاب وطني وحدوي يناهض خطاب الكراهية.

الخاتمة

مثلت الطائفية في الفكر السياسي العربي الإسلامي المعاصر أزمة شاملة من فكر وعقيدة ومنهج وسياسة ومبدأ، ألقت بظلالها على الواقع العربي وخيمت بصورة سلبية واثرت على مقدوراتها وهددت

امنها القومي العربي واتاحت الفرصة امام التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية للعالم العربي، بعد تمكين الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) من تسهيل انتقال الاعمال الإرهابية إلى العراق مثل تنظيم داعش الإرهابي الدولي، إضافة إلى تحولات الدول الوطنية القطرية إلى دول دون القطرية على يد تلك الجماعات المسلحة والتي قوضت الدولة الوطنية وقزمت الدولة دون القطرية إلى الدولة العميقة داخل الدولة، وهو من شأنه أن يفتح البلاد إلى احتمالات لا يحمد عقباها إذا بقيت المواطنة في رحاب العقلية التراثية: العشائرية، المناطقية، القبلية، البيئية، الطائفية.

وتلك هي أبرز أسباب الطائفية بعد التعريج على طرح مفهومها وتعريفاته، والأثار التي ركزت الطائفية عليها كأثار سلبية _ السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها _ لواقع عربي معاش بات يعاني من أزمات أكبر من تصوراته لاستيعابها.

وبهذا نوصل لمحصلة تكاد تكون نظرية مفادها إن الطائفية ليست سبب ديني وإنما هي من وليدة خاصرة السياسة ورحمها، بعملية قيصرية ناجحة، سواء نتيجة لعوامل داخلية؛ كالوفود الغربي للأفكار من تقليد واتباع، أو بفعل عوامل خارجية متعلقة بالمصالح الغربية في المنطقة العربية، والدس الغربي الاستعماري، كلها بمجملها تتشاكل من أجل تحقيق النظرية والإجابة على تساؤلها الافتراضي هل الطائفية دينية أم سياسية، أو تأكيداً لفروض إن الطائفية هي بسبب السياسة وليس بسبب خلاف الدين، لأن اختلاف الأمة خير، وأن الله (عز وجل) أراد لنا الاختلاف بوصفه نعمه ومنفعة للأمم، وأنها _ الطائفية _ هنا هي مجرد تقليد واتباع وليس تجديد وابداع.

وأن الطريق إلى الوحدة لا يمكن اكتشافه أو بلوغه إلا من خلال الاختلاف، فالاختلاف وحدة القادر على توحيد الصف، والدين صديق العلم في الوحدة والتماسك الوطني يسيران بمسلك واحد من أجل عراق أمن وموحد ومستقر، خالٍ من التطرف والإرهاب، عراق لكل أطياف المجتمع، يقوم به ابناءه بدعم الجهود ورفد المواطنة

بالأفكار المتسامية بدعم العقول والعلماء والمفكرين والباحثين إلى جانب المؤسسات التعلمية والدينية صمام أمان الوطن ضد التطرف الديني والإرهاب.

قائمة المصادر:_

_ الموسوعات

_ عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

_ الكتب

_ آرن ليبهارت, **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**, ترجمة: حسن زينه، (بغداد _ بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).

_ برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (بيروت: شركة الفجر للطباعة والنشر، 1988).

_ _____، (وأخرون), **حول الخيار الديمقراطي, دراسة نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1994).

_ _____، **نقد السياسة: الدولة والدين**, ط4, (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي, 2007).

_ تركي على الربيعو, الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

_ جورج قرم، **المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين**, تعريب: د. خليل أحمد خليل, مراجعة: وينسيب عون، (بيروت: دار الفارابي, 2007).

_ حسام كصاي، **إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر**، (دمشق: دار صفحات للنشر، 2016).

_ حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

- خليل أحمد خليل, **لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية**، (بيروت: الطليعة للنشر, 2011).

_ سامي زبيدة, **الإسلام: الدولة والمجتمع**, ترجمة: عبد الألة النعيمي، (بيروت: مؤسسة المدى للنشر, 1995).

_ سليم مطر، **العراق الجديد .. والفكر الجديد**، (بغداد _ جنيف: مركز دراسات الأمة العراقية _ ميزوبوتاميا، 2010).

_ سيد محمود عمر يوسف، **المواطنة من منظور إسلامي**، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 2009).

_ضياء الشكرجي، **لا لدين يُفسد فيها يُسفك الدماء**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008).

_ عبد الحسين شعبان, **جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2010).

_ عبدالستار الكعبي، **الديمقراطية التوافقية: العراق انموذجاً**، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر، 2011).

_ عزمي بشارة، **أن تكون عربياً في أيامنا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2009).

_ السيد علي الأمين، **السنة والشيعة أمة واحـدة: إسـلام واحد واجتهادات متعددة**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

_ علي حرب، **تواطؤ الأضداد: الألهة الجُدد وخراب العالم**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008).

_ فرانسوا بورغا, **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**, ترجمة: د. لورين زكري، (القاهرة: دار العالم الثالث, 2001).

_ فرهاد إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق**، (القاهرة: مدبولي للنشر، 1996).

_ كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، (بيروت: دار التنوير للنشر، 2010).

_ (مجموعة مؤلفين), **المُواطنة والهُوية العَرَاقيْة: عصف احتلال ومسارات تحكم**، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والنشر, 2011).

_ محمد سعيد العشماوي, **الإسلام السياسي**, ط4, (القاهرة: مدبولي الصغير, 1996).

_ محمد عابد الجابري, **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**, ط2, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1990).

_ محمد علي مقلد، **قضايا عربية حضارية معاصرة**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2003).

_ محمد عمارة، **الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين**، ط2، (القاهرة: دار الشروق للنشر، 1988).

_ محمد محفوظ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية: من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002).

_ هادي العلوي, **في الإسلام المعاصر**, (د. م, د. ت).

المقالات

_ أحمد ابو زيد، «**أزمة الديمقراطية**»، الكويت، مجلة العربي، العدد597، السنة 2008، 2008.

_ برهان غليون, **فكرة الوحدة في المغرب العربي**, مجلة المستقبل العربي, العدد 88.

_ حسام كصاي, «**جدّل الطائفية**»، جريدة الزمان, لندن _ بغداد, العدد4681, 2013/12/12, السنة السادسة عشر.

_ يوسف الديني, «**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**», في (مجموعة مؤلفين), **الطائفية: صحوة الفتنة النائمة**، (الأمارات: المسبار للدراسات والبحوث, 2010).

_ الانترنت:

_ برهان غليون, «**الطائفية في الدولة والمجتمع**» موقع الجزيرة الالكتروني، متوفر على الانترنت.

_حُسام گصاي, «**تداعيات العنف الطائفي في العراق**»، موقع الحوار المتمدن، متوفر على الانترنت.

_المصادر الأجنبية

_J. S. Furnivall, **Colonial Policy and Practice; A Comparative Study of Burma and Netherlands India**, (Cambridge University Press, 1948).